تأثير تبني محاسبة القيمة العادلة وفق معيار (IFRS13) في مستويات التحفظ المحاسبي
دراسة في عينة من المصارف العراقية(*)

أ.د. لقمان محمد أيوب الدباغ
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
Lukman_mohamad@uomosul.edu.iq

م. أحمد جاسم حميد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
ahjaa@tu.edu.iq

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير محاسبة القيمة العادلة وفق معيار (IFRS13) على التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي العراقي لعينة من (16) مصرفًا للسنوات 2015-2017. وجدت الدراسة اختلاف مستوى الأهمية للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل باختلاف المصارف العراقية عينة البحث. كما وجدت أن مستوى التحفظ المحاسبي يختلف باختلاف المصارف. فضلا عن ذلك اتضح بانه ليس هناك علاقة بين القيمة العادلة وفقاً معيار (IFRS13) مع التحفظ المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، محاسبة القيمة العادلة، (IFRS13).

The effect of adopting accounting of fair value according to standard (IFRS13) on levels of accounting conservatism
A study in a sample of Iraqi banks

Prof. Dr. Lukman M. A. Aldabbagh
College of Administration and Economics
University of Mosul

Lecturer: Ahmed Jasim Hammed
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The study aimed to know the impact of fair value according to standard (IFRS13) on the accounting conservatism in the Iraqi banking sector for (16) banks from years 2015-2017.The study found that the level of importance of fair value through other comprehensive income varies according to different Iraqi banks. Also, found that the level accounting conservatism varies according to different Iraqi banks. Furthermore, the study found that there is insignificant relationship between the fair values according to standard (IFRS13) on the accounting conservatism.

Keywords: Accounting conservatism, Accounting of Fair Value, IFRS13.

المقدمة

ازداد الاهتمام بمفهوم القيمة العادلة مع ازدياد المشاكل المصاحبة لاتباع أساس الكلفة التاريخية والآثار السلبية الناتجة عند الاعتماد على القوائم المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية. كذلك ازدادت المعايير التي تدور حول القيمة العادلة والاساليب التي تحدد القيمة العادلة عند القياس ومتطلبات الإفصاح اللازمة في القوائم المالية. كل ذلك ادى ذلك إلى إصدار معيار ضمن معايير

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه في المحاسبة.

التقارير المالية الدولية (IFRS) هو المعيار رقم 13 في سنة 2013 الذي يتضمن القياس الإفصاح عن القيمة العادلة في القوائم المالية. حيث ان القيمة العادلة لعبت دوراً مهما في مجال الفكر المحاسبي اذ انها تساعد في تقديم معلومات ملائمة عن الوضع المالي والتدفقات النقدية للوحدة. لذلك محاسبة القيمة العادلة غطت الكثير من القصور في عملية القياس والافصاح على الرغم من بعض الانتقادات الموجهة اليها من مؤيدين مبدأ التكلفة التاريخية. كذلك نتيجة الازمات المتكررة أدى إلى توجيه العديد من الانتقادات والاتهامات لمهنة المحاسبة والمراجعة، وكذلك نتيجة تلاعب الادارة في الارباح ادى أعادة اهتمام الجهات المهنية في ممارسة التحفظ المحاسبي الذي لازال محل جدل واختلاف بين الجهات المهنية والباحثين. يسعى الباحثان لمعرفة مدى تطبيق المصارف العراقية عينة البحث في قياس قوائمها القيمة العادلة، وكذلك معرفة مستويات التحفظ المحاسبي في المصارف العراقية، وهل توجد علاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة. والقارئ المحاسبي يدرك ان هناك علاقة مخفية بين التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة كلاهما يسعى لا ان تكون البيانات المالية محايدة وتمتلك خاصية الموثوقية.

مشكلة البحث: لقد زادت الحاجة إلى معايير التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Standards: IFRS) في ظل التطور الاقتصادي والتكنلوجي وعولمة أسواق رأس المال والافصاح الالكتروني للتقارير المالية. حيث ان معايير التقارير المالية تعتبر أحد ضوابط إنتاج معلومات شفافة وملائمة تعكس الوضع الحقيقي للشركات وبدون تحيز، ومن المعايير التي اثارت الكثير من الجدل بين مؤيد ومعارض هو معيار (IFRS13). حيث يرى المؤيدين ان المعلومات المحاسبية تكون أكثر ملائمة وواقعية. ويعد التحفظ المحاسبي من بين أكثر المواضيع الجدلية الى جانب القيمة العادلة، حيث يرى المؤيدين انه يحد من ممارسات الادارة في التلاعب بالأرباح; وبالتالي قد تكون هناك علاقة عكسية بين القيمة العادلة والتحفظ المحاسبي. ويسعى الباحثان الى معرفة أثر تبني معيار القيمة العادلة (IFRS13) في التحفظ المحاسبي. حيث ان مشكلة البحث تكمن في طرح التساؤلات الاتية:

- ❖ هل تختلف مستوى الاهمية النسبية للقيمة العادلة وفق الدخل الشامل باختلاف المصارف العراقية عينة البحث؟
- ❖ هل يختلف مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف المصارف العراقية عينة البحث؟
- ❖ ماهي طبيعة العلاقة بين القيمة العادلة وفق معيار IFRS13 والتحفظ المحاسبي للمصارف؟
- ❖ ما هو أثر تبني معيار القيمة العادلة IFRS13 في مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف عينة البحث؟

اهمية البحث: ان اهمية البحث تكمن في موضوع البحث. حيث ان قياس القيمة العادلة (IFRS13) هو من الموضوعات الحديثة التي شغلت الفكر المحاسبي وتأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وشفافية القوائم المالية، ومدى قابليتها للمقارنة وخاصة في ظل العولمة، والمنافسة الشديدة لجذب المستثمرين الى السوق. ومعرفة أثر تطبيق معيار القيمة العادلة وفق معيار (IFRS13) في التحفظ المحاسبي.

فروض البحث: لغرض الاجابة على التساؤلات التي تمثل المشكلة التي طرحت، يسعى الباحثان الى ايجاد الحلول من خلال الفروض الاتية:

١. يختلف مستوى الاهمية النسبية للقيمة العادلة وفق الدخل الشامل باختلاف المصارف عينة البحث.

٢. يختلف مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف المصارف عينة البحث.
٣. يوجد ارتباط معنوي بين القيمة العادلة وفق معيار IFRS13 والتحفظ المحاسبي.
٤. يوجد تأثير معنوي لتبني معيار القيمة العادلة IFRS13 في مستوى التحفظ المحاسبي.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي (التحليلي) الذي يعتمد على جمع البيانات وتبويبها وتحليلها وتفسيرها، ويستند هذا المنهج إلى التحليل الشامل للمشكلة قيد الدراسة، وتفسير علاقات التأثير لمتغيراتها وتحديد آثارها للوصول إلى النتائج الخاصة بها، وقد اعتمد الباحثون على التقارير والقوائم المالية للمصارف عينة البحث. اما الجانب العملي فقد استخدم المنهج الاستنباطي في تجميع البيانات واختبارها.

حدود البحث:

الحدود المكانية: تم اجراء هذا البحث على عينة من 16 مصرفاً عراقياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية التي تطبق معايير التقارير المالية وتقيس قوائمها وفق القيمة العادلة.

الحدود الزمنية: تم اجراء هذا البحث لثلاث سنوات 2015-2016-2017.

المبحث الأول: القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة (IFRS13)

ان ازدياد الاهتمام بمفهوم القيمة العادلة من قبل الجهات المهنية، وما لهذا المفهوم من اثار على الممارسات المحاسبية، وازدياد المشاكل المصاحبة لأساس الكلفة التاريخية والآثار السلبية نتيجة الاعتماد على القوائم المالية وفق التكلفة التاريخية، جعل الجهات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة اصدار معيار خاص بالقيمة العادلة، الا وهو معيار (IFRS13). حيث ان المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس المحاسبي واجهت تحديات كبيرة لاختيار الاساس المناسب للقياس المحاسبي، واختيار الطريقة المناسبة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية، ومساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات المناسبة. لذلك تم تقسيم هذا المبحث الى بعض الفقرات سيتم عرضها كما يلي:

١/١. مفهوم القياس المحاسبي: يعرف القياس بشكل عام "مقابلة او مطابقة أحد جوانب او خصائص مجال معين بأحد جوانب او خصائص مجال اخر، وتتم هذه المقابلة او المطابقة باستخدام الارقام او الرموز وذلك طبقا لقواعد معينة" (سالم، ٢٠٠٨: ٩٢-٩٣). وهناك العديد من التعاريف لعملية القياس تتفق في المضمون وقد تختلف من حيث الشكل. أكثر التعريفات قبولاً هو التعريف الصادر جمعية المحاسبين الامريكية (AAA) حيث عرف القياس المحاسبي "قرن الاعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية او جارية وبموجب قواعد محددة" (مطر والسويطي ٢٠٠٦: ١٣٧).

٢/١. معايير القياس المحاسبي: اشار كل من (سالم، ٢٠٠٨: ٩٧)، (حنان، ٢٠٠١: ١٨١) الى أربع معايير للقياس المحاسبي:

أ. **الموضوعية:** يعني التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي، اي عدم خضوع القياس لتقديرات شخصية واجتهادات، وذلك لأقناع مستخدمي القوائم المالية من انها خالية من اي تعبير شخصي او تحيز لأطراف، والموضوعية بمفهومها هي نقيض الذاتية.

ب. **الملائمة:** هي ان تكون البيانات والمعلومات المالية ملائمة للقياس، وتكون ملائمة عندما تعكس صورة واضحة ودقيقة عن الشيء المقاس في لحظة القياس، وما حدث عليه من تغيرات طول الفترة الزمنية المعينة.

ج. **القابلية للتحقق:** ويعد هذا من اهم معايير القياس المحاسبي لأنه قد يكون المقياس غير قابل للتطبيق العملي، على الرغم من انه ذات فائدة كبيرة وتتوفر فيه اغلب الشروط الموضوعية ولكن قد يكون محاط بصعوبات لا يمكن تذليلها، او تطبيقه يتطلب تكلفة تفوق المنفعة المتوقعة، وفي نفس تلك الظروف لابد من البحث عن مقياس بديل يحقق توازن بين المنفعة المتوقعة والتكلفة.

د. **القابلية للقياس الكمي:** القياس الكمي هو تعين اعداد للأشياء التي يراد قياسها بحيث يمكن معرفة العلاقة بن الاشياء عن طريق معرفة العلاقة بين الاعداد، يلاحظ ان المقاييس المحاسبية ترتبط بوحدات قياس عامة تمثل اساس القياس المحاسبي.

٣/١. اهمية القياس المحاسبي المستند للقيمة العادلة: واجهت مهنة المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس المحاسبي تحديات كبيرة لاختيار الاساس المناسب للقياس المحاسبي، واختيار الطريقة المناسبة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية، ومساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات المناسبة، حيث ان الجدل حول اختيار الطريقة المناسبة لإظهار المعلومات بشكل افضل ويلائم المستفيدين من تلك المعلومات، بحيث ان كل من الطرق (التكلفة التاريخية او القيمة العادلة) يؤدي اتباعها الى نتائج مختلفة وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة للقوائم المالية (الاغا، ٢٠١٣: ٢). بحيث لم تعد القيم التي تظهرها التكلفة التاريخية في القوائم المالية تقدم الخدمات المطلوبة بالنسبة للمستثمرين الذين يحتاجون الى معلومات عادلة تمثل الواقع الاقتصادي، فكانت محاسبة القيمة العادلة هي الخيار الامثل لإيجاد التلاقي في المفاهيم بين المحاسبين والاقتصاديين، لذلك طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الامريكي المتعلق بالملائمة استخدام اكبر لمقياس القيمة العادلة، وذلك لان معلومات القيمة العادلة اكثر ملائمة للمستمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث ان مقياس القيمة العادلة تعكس بشكل افضل الوضع المالي للمؤسسة، وتسهل من تقييم اداءها الماضي والتوقعات المستقبلية (صلاح، ٢٠٠٨: ١١٣).

٤/١. مفهوم القيمة العادلة: من اهم التعريفات التي تطرقت لمفهوم القيمة العادلة حسب وجهة نظر الباحثان نجد:

اولاً. تعريف مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية: (FASB, 2006: 6): "السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة لبيع أحد الأصول أو المدفوع لتسوية أحد الالتزامات في معاملة منتظمة بين المشاركين في تاريخ القياس."

ثانياً. تعريف المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP): وعرفت القيمة العادلة لأي أصل: هي المبلغ الذي يمكن ان يباع او يشترى به ذلك الاصل، في عملية جارية حقيقية بين طرفين راغبين، على ان لا تكون حالة تصفية (Hitchner, 2003, 961).

ثالثاً. تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: "المبلغ الذي يمكن تبادل أصل أو تسوية التزام ما بين أطراف عالمين وراغبين في معاملة بين طرفين مستقلين". (Kieso & Weygandt, 2011: 53).

٥/١. القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي (IFRS13): ان معيار التقارير المالية الدولية (IFRS13) قياس القيمة العادلة هو المعيار الوحيد الذي تكلم بشكل مفصل عن قياس القيمة العادلة، وقد تم إصداره في ايار 2011 وقد عمل به اعتبارا من 2013 وان هذا المعيار كان ثمرة مجهود 6 سنوات بين مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) وقد سبق اصدار ذا المعيار مناقشات طويلة وصعبة وكان لإصداره سببين:

السبب الأول: اصرار مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB على اصدار معيار يعرف القيمة العادلة والسبب الاخر يتعلق بتزامن الحوار حول هذا المعيار مع الأزمة المالية العالمية ومحاولة جهات ايقاف التعامل بها (Andrew Watchman, 2012: 2).

٦/١. اساليب التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة: لقد تم تحديد ثلاث اساليب للتقييم وفق معيار (IFRS13)، مدخل السوق، مدخل الدخل ومدخل التكلفة وذلك لقياس وتقييم القيمة العادلة التي يمكن استخدامها في اغلب حالات التقييم التي تتناسب مع الظروف السائدة والتي يوجد عنها بيانات كافية (Andrew Watchman, 2012: 4-10) (سارة، ٢٠١٥: ٩-١٠).

أولاً. مدخل السوق: معناه أن تقوم المؤسسات بالاعتماد على المعلومات والمعطيات المتوفرة في السوق لتقييم القيمة العادلة أي أن الاساس يكون هو السوق، ويستخدم هذا المدخل الأسعار والمعلومات ذات العلاقة الناشئة عن المعاملات السوقية للمنشآت التي لها اصول والتزامات مطابقة. وكذلك تشمل أساليب التقييم مصفوفة التسعير التي تستخدم أساسا لتقييم سندات الدين التي لا تعتمد فقط على الأسعار المعلنة للأوراق المالية المحددة، وإنما أيضا تعتمد على علاقة الأوراق المالية بالرقم القياسي.

ثانياً. مدخل الدخل (النتيجة): يتبع هذا المدخل بتحويل المبالغ المستقبلية (التدفقات النقدية، الإيرادات، المصروفات) إلى مبلغ حالي مخصوم، وبهذا تعكس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية.

ثالثاً. مدخل التكلفة: ويقوم وفقا لهذا المدخل على المبلغ الذي سيلزم حاليا ليعوض بدلا عن القدرة على تقديم الخدمات للأصل (تكلفة الاستبدال الجارية)، أي سوف يكون على أساس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي لاستبدال القدرة الخدمية للأصل ويطلق عليه بتكاليف الاستبدال الحالية ويكون السعر من وجهة نظر (البائع) المشارك في البيع، ويتمثل السعر في المبلغ الممكن الحصول عليه للأصل والذي يتم تحديده بناءً على التكلفة التي سيتحملها مشارك آخر في السوق (المشتري) للحصول على الأصل أو بناء أصول مماثلة المنفعة.

٧/١. متطلبات عملية القياس للقيمة العادلة وفق معيار IFRS13: ان عملية القياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات في المنشآت التي تقوم بعملية القياس تتطلب: (هيلان، ٢٠١٩: ٥٥).

أ. تحديد الموجودات والمطلوبات المراد قياسها.

ب. تحديد السوق الرئيسية للموجودات والمطلوبات المراد قياسها او السوق الاكثر ميزة في حالة عدم توفر سوق رئيسية للموجودات والمطلوبات.

ج. تحديد فرضية للتقييم بالنسبة للموجودات الغير مالية التي تتلاءم مع عملية القياس بما يتفق مع اقصى وامثل استخدام لتلك الموجودات.

د. تحديد اسلوب التقييم الذي يتلاءم مع عملية القياس مع مراعاة البيانات المتوفرة التي تمثل مدخلات لعملية القياس والتي تستخدم من قبل الاطراف المشاركة في السوق عند التقييم، ومراعاة التسلسل الهرمي للمدخلات.

المبحث الثاني: التحفظ المحاسبي

اثار التحفظ المحاسبي الكثير من الجدل بين مؤيد ومعارض. بعض من معارضين التحفظ المحاسبي بسبب تأثيره في جودة المعلومات وبالتالي انعكاسه في التقارير المالية. الا أن التحفظ المحاسبي أصبح مطلبا رئيسا من جانب الجهات المستفيدة من التقرير المالي خصوصاً بعد

الانهيارات التي شهدتها العديد من الشركات الكبرى. وما نتج عنه من خسائر فادحة تحملها أصحاب المصالح في هذه الشركات نتيجة الممارسات الانتهازية التي قامت بها إدارة تلك الشركات منها ممارسات إدارة الربح. تم استعراض في هذا المبحث بعض الفقرات كما يلي:

١/٢. مفهوم التحفظ المحاسبي: لم يتفق رواد الفكر المحاسبي على تحديد مفهوم موحد للتحفظ المحاسبي يمكن اعتماده، رغم عمقه التاريخي الذي يرجع لعدة عقود (Zhong, 2016: 204)، أهتم رواد الفكر المحاسبي الاوائل بمفهوم التحفظ المحاسبي لمحاولة الحد من التعامل مع التفاؤل المفرط للإدارة والمالكين ولحماية الدائنين ضد اي توزيعات غير مبررة للأرباح، والذي سيؤثر بالتالي على موجودات الشركة وحقوق الملكية فيها (Belkaoui, 2000: 179).

واشار (Basu) الى ان التحفظ المحاسبي سرعة استجابة الأرباح للأخبار السيئة (الخسائر) مقارنة مع استجابتها للأخبار الجيدة (الارباح)، حيث إن الارباح سوف تتطلب درجة اعلى من التحقق من قبل المحاسبين. (Basu, 1997). ويرى (Kiso) التحفظ المحاسبي (إذا كان المحاسب في حالة شك فعليه إن يختار الحل الذي يكون احتمال زيادة الموجودات والدخل اقل ما يمكن (kiso, 2011: 5). كذلك اشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ان التحفظ المحاسبي هو رد فعل حذر لمحاولة ضمان ان عدم التأكد والمخاطر الملازمة لأوضاع انشطة الاعمال قد تم اخذها بالاعتبار على نحو كاف (FASB, 1980)، اما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد ذكر ان التحفظ المحاسبي هو الحذر وعدم المبالغة في تقييم الاصول او الدخل، وعد تقييم الالتزامات او النفقات بأقل مما يجب، ومن ثم انه لا يتم الاعتراف بالإيرادات حتى يتم التأكد منها بشكل مقبول، على العكس من الخسارة التي يجب اخذها بالاعتبار بمجرد حدوثها (ابوحميدة، ٢٠١٧، ٢٨)

ويلاحظ الباحثان استخدام بعض الكتاب مصطلح الحيطة والحذر بينما البعض الاخر يستخدم التحفظ المحاسبي، الامر الي يشير الى وجود اختلاف ضمني بين المصطلحين الا انه ما توصلت اليه الكثير من الدراسات يؤكد انه لا يوجد مفهومين مختلفين من حيث المضمون، فالأمر يعود الى خلاف اصطلاحي لغوي.

٢/٢. انواع التحفظ المحاسبي: يتفق اغلب الباحثين ان التحفظ ينقسم الى التحفظ المشروط والتحفظ غير مشروط: (عبيد، ٢٠١٧: ١٤-١٦)، (عبد المجيد، ٢٠١٣: ١٤٥)، (ليلو، ٢٠١٤: ٢٠)

اولاً. التحفظ المشروط: يسمى التحفظ اللاحق او التحفظ المعتمد على الاخبار حيث تخفض القيمة الدفترية لصافي الموجودات عند حدوث احداث معينة غير مرغوب فيها، وفي الوقت نفسه لا يتم زيادة هذه القيم عند حدوث احداث مرغوب بها. التحفظ المشروط معلق على شرط حدوث احداث معينة يتم تحديد كيفية التعامل معها مسبقا من قبل الادارة في الشركة. كذلك أطلق عليه حديثا بالتحفظ غير الاختياري باعتباره يمثل نوعا من عدم توفر عنصر الاختيار. ومن امثلة على التحفظ الشرطي (استخدام التكلفة او السوق ايهما اقل عند تقييم المخزون، وتسجيل الانخفاض في قيم الموجودات طويلة الاجل الملموسة وغير ملموسة.

ثانياً. التحفظ غير المشروط: يسمى التحفظ السابق او التحفظ غير معتمد على الاخبار، اي الاختيار المسبق للطريقة المحاسبية الخاصة بمعالجة الموجود او المطلوب، التي ينتج عنها انخفاض في القيمة الدفترية لصافي الموجودات عن قيمتها السوقية. التحفظ غير المشروط معلق على حدوث حدث معين، انما يتم الاختيار المسبق للطريقة المحاسبية. كذلك يسمى التحفظ الاختياري حيث توجد

فرصة امام الادارة للاختيار من بين الطرق والتقديرات المحاسبية. ومن امثلة على ذلك اختيار طريقة لاستهلاك الموجودات الثابتة مثل اختيار القسط الثابت او المعجل، او معالجة معظم نفقات الاصول الغير ملموسة التي تنمو داخليا على انها مصروف بدلا من رسملتها.

٣/٢. دوافع التحفظ المحاسبي: لقد ذكر الباحثين في المحاسبة عدد من الدوافع والمبررات التي ادت الى نشوء وتطور التحفظ المحاسبي ومنها:

اولاً. العملية التعاقدية: يعد التفسير الاول الذي ذكره (Watts) حيث اشار الى التعاقدات التي تتم بين أطراف متعارضة المصالح بالنسبة للشركة، ويعد التفسير التعاقدي من أقدم التفسيرات والمبررات التي قدمت من قبل رواد الفكر المحاسبي. وركزت اغلب الدراسات على عقود الدين وعقود حوافز الادارة. فيما يخص عقود الدين ينشأ التعارض بين الملاك (حملة الاسهم) والدائنين (حملة السندات) عندما يحاول الملاك من خلال وكيل الادارة نقل الثروة من الدائنين إليهم عند القيام بممارسات مثل (الاستثمار في أسهم شركات اخرى، او الاندماج مع شركات اخرى ذات مخاطر عالية، او أجراء توزيعات للأسهم (ابو حميدة، ٢٠١٧: ٣٥-٣٦) اما ما يخص عقود حوافز الادارة، فأن عقود المكافآت التي ترتبط بتحقيق الأرباح من قبل المديرين، إلا أن في حالة التحفظ سوف يقدم مكافآت أقل للإدارة بناء على الأداء الحالي ويؤجل مكافآت المشاريع المستقبلية. (ليلو، ٢٠١٤: ٢١)

ثانياً. الدعاوى القضائية: البعض يطلق عليه مقاضاة حملة الأسهم أو تكاليف المسؤولية القانونية (watts: 2003: 221)، حيث يعد من أكثر الدوافع والمبررات الى اللجوء الى التحفظ المحاسبي هو مقاضاة الادارة والمحاسبين، فقد تواجه الإدارة خطر التقاضي عند تضخيم الأرباح وصافي الموجودات، لذا فإن الإدارة والمدققين يكونون أكثر الالتزام بالتحفظ المحاسبي إذ أن الادارة تميل الإعلان عن الأرباح والقيم العليا للموجودات لتجنب تعرضهم للتقاضي من قبل الأطراف التي تعتمد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتها. (ابو حميدة، ٢٠١٧: ٣٨)

ثالثاً. التفسيرات الضريبية: ان فرض الضرائب على ارباح الشركات يؤدي الى ميل الشركات الى اتباع ممارسات متحفظة تؤدي الى تأجيل الضرائب، لذلك يلعب التحفظ المحاسبي دور الى تقليل مبلغ الضريبة المفروضة على الشركة، لذلك تلجأ الشركات الى ممارسات التحفظ المحاسبي الى تقليل مبلغ الضريبة المفروض (Hoek, 2010: 12).

رابعاً. التفسيرات السياسية: ان الشركات تستخدم التحفظ المحاسبي لتخفيض التكاليف السياسية التي تتعرض لها بسبب الارقام الظاهرة بالقوائم المالية. كلما كانت الارباح كبيرة سوف تدفع رجال السياسة والجهات الحكومية الى مزيد من الاهتمام والتدخل وخصوصا في الشركات الكبيرة ذات الارباح العالية، لذلك تتبع هذه الشركات سياسات متحفظة لتخفيض تعرضها للتكاليف السياسية (Bushman and Piotroski, 2006: 116)

٤/٢. مقاييس التحفظ المحاسبي: استخدم الباحثون عدة مقاييس للتحفظ المحاسبي يمكن ذكر اكثرها شيوعاً كما يلي:

اولاً. أنموج (Basu, 1997): يقيس هذا النموذج التحفظ المحاسبي من خلال بيان أثر العوائد السوقية للأسهم على ربحية الشركة، وفقاً لنموذج (Basu) ان الاعتراف بالأرباح تتطلب مستوى أكثر من التحقق قياسا بالخسائر، وبهذا يمكن قياس التحفظ المحاسبي من خلال بيان سرعة استجابة

العوائد على الارباح والخسائر. حيث ان الخسائر تتأثر بشكل أسرع عند تغير العوائد السوقية مقارنة بالأرباح (حماده، ٢٠١٨: ٣٨).

ثانياً. المدخل المستند للمستحقات: ان اتباع التحفظ المحاسبي يؤدي الى انخفاض الربح المحاسبي المحسوب على اساس الاستحقاق عن صافي التدفقات النقدية التشغيلية، عند استمرار ظهور المستحقات السالبة في التقارير المالية للشركة دليل على وجود التحفظ المحاسبي (عبدالزهرة، ٢٠١٧: ٣٨٢).

ثالثاً. مؤشر التحفظ (C-Score): تم تطوير هذا النموذج من قبل (Penman & Zhang, 2000) يتم قياس التحفظ المحاسبي عن طريق قسمة الاحتياطيات المقدرة على صافي الاصول التشغيلية للشركة (عوجه، ٢٠١٧: ٢٢٩)

رابعاً. انموذج (MTB): تم اقتراح هذا النموذج من قبل (Beaver & Ryan, 2000) حيث يقوم هذا النموذج على العلاقة بين القيمة السوقية لاسهم الشركة وقيمتها الدفترية، حيث تعد زيادة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية من سنة الى اخرى مؤشر على زيادة درجة التحفظ المحاسبي (عبدالزهره، ٢٠١٧: ٣٨٢)

٥/٢. العلاقة بين القيمة العادلة والتحفظ المحاسبي: وفق التحفظ المحاسبي يتم الاعتراف بخسائر بشكل أسرع من الاعتراف بالمكاسب، ويتضمن تقييم صافي الأصول بأقل من قيمتها (Givoly et al., 2007: 290). وهذا يعني أن اتباع التحفظ المحاسبي سيجعل قيمة الموجودات الثابتة في دفاتر الشركة أقرب إلى قيمتها التاريخية وأقل بكثير من قيمتها السوقية للقيمة العادلة. لذلك، من الممكن ملاحظة الاتساق إلى حد كبير، بين التكلفة التاريخية ومفهوم التحفظ المحاسبية (Al Sakini & Al-Awawdeh, 2015: 230)

أثار اعتماد التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي الكثير من الجدل حول قدرة البيانات والتقارير المالية على خدمة متخذي القرار. على الرغم من وجود العديد من المزايا لاستخدام التكلفة التاريخية مثل الموضوعية والمصداقية والموثوقية في تحديد الأرباح الحقيقية، ولكن استخدام التكلفة التاريخية يتضمن عدة عيوب ايضاً، أبرزها تقليل الدقة والبيانات الواقعية للمركز المالي، وبالتالي تقليل جودة المعلومات المحاسبية بسبب افتقارها للملاءمة، وهو الهدف الأساسي لإعداد تلك البيانات المالية (Najjar, 2013: 467). في ضوء الانتقادات المتزايدة لمستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية لمبدأ التكلفة التاريخية، ظهر مبدأ القيمة العادلة لمعالجة أوجه القصور في التكلفة التاريخية، وتعزيز الخصائص التي ينبغي أن تكون متاحة في المعلومات المحاسبية، بما في ذلك الملائمة. حيث تعكس محاسبة القيمة العادلة القيمة السوقية للشركة، الأمر الذي يتطلب حساب القيمة الحالية للأصل من خلال الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في قيمة الأصل كأرباح أو خسائر تنتمي إلى الفترة التي تكون فيها هذه الأرباح أو الخسائر والتي تعتبر بعيدة عن التحفظ المحاسبي. حيث تختلف القيمة العادلة عن التحفظ المحاسبي من حيث سرعة الاعتراف بالأرباح غير المحققة في القوائم المالية، مما يتسبب في عدم تماثل الاعتراف الزمني بالأرباح غير المحققة. يعتقد مؤيدو القيمة العادلة أنها توفر معلومات في الوقت المناسب عن الأرباح غير المحققة، بينما يعتقد مؤيدو التحفظ المحاسبي أنه من غير المناسب إظهار الأرباح غير المحققة في الحسابات بسبب الحوافز التي تسببها إدارة الشركة لمحاولة التلاعب في أرقام الأرباح العادلة (APR, 2014: 14).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

استعراض الباحثان في هذا المبحث طريقة قياس المتغيرات واختبار الفروض والنتائج التي تم التوصل اليها ويتم استعراضها كما يلي:

١/٣. قياس المتغيرات: تضمنت الدراسة متغيرين هما المتغير المستقل والممثل بمعيار القيمة العادلة (IFRS13) وتم قياسه من خلال الأهمية النسبية لإعادة التقييم بالقيمة العادلة بالنسبة للدخل الشامل، باعتماد دراسة كل من (Paoloni et al., 2017)، (هيلان، ٢٠١٩). في حين تضمن النوع الثاني المتغير التابع والذي تمثل التحفظ المحاسبي الذي تم قياسه وفق المدخل المستند الى المستحقات القائم على الفرق بين صافي الدخل التشغيلي وصافي التدفقات النقدية التشغيلية، حيث يدل ظهور المستحقات بقيمة السالبة إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، أي وجود سياسات محاسبية متحفظة بمستوى مرتفع، وإن انخفاض النسبة إلى اقل من 1 مع ابقاء المستحقات الإجمالية موجبة، فهو دليل على وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية، إما في حالة كانت النسبة أكثر من 1 فهو دليل على انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية ، ويمكن بيان المعادلة الحسابية وفق الاتي:

$$\text{نسبة صافي المستحقات الإجمالية} = \frac{\text{صافي المستحقات الإجمالية (صافي الدخل – صافي التدفق النقدي التشغيلي)}}{\text{صافي الدخل}}$$

الجدول (١): طرق قياس المتغيرات

المتغير	طريقة القياس	مصدر البيانات
القيمة العادلة وفق IFRS13	الأهمية النسبية للقيمة العادلة للدخل الشامل = أرباح أو خسائر القيمة العادلة للموجودات/الدخل الشامل	القوائم المالية
التحفظ المحاسبي	(صافي الدخل – صافي التدفق النقدي التشغيلي) / صافي الدخل	القوائم المالية

٢/٣. اختبار فروض البحث: تضمن البحث أربع فروض تم تحديدها في المنهجية السابقة وفيما يلي اختبار لهذه الفروض.

الفرض الاول: يختلف مستوى الاهمية النسبية للقيمة العادلة وفق الدخل الشامل باختلاف المصارف عينة البحث: تم اختبار هذا الفرض باستخدام Kruskal-Wallis Test اللا معلمي، باعتماد مقياس الأهمية النسبية للقيمة العادلة حسب الدخل الشامل، كما هو مبين بالجدول (٢-٣).

الجدول (٢): المتوسط الرتبي للقيمة العادلة

اسم المصرف	عدد المشاهدات	Mean Rank	اسم المصرف	عدد المشاهدات	Mean Rank
العراقي الاستثمار	3	14.00	التجاري الخليج	3	39.67
الدولي اشور	3	18.33	التجاري سومر	3	13.33
العراقي الاهلي	3	20.33	الاوسط الشرق	3	31.00
الاسلامي ايلاف	3	17.67	العراق عبر للاستثمار	3	33.00
بابل	3	33.00	الاسلامي العراقي	3	24.67
بغداد	3	28.00	للاستثمار المتحد	3	40.33

اسم المصرف	عدد المشاهدات	Mean Rank	اسم المصرف	عدد المشاهدات	Mean Rank
العراقي التجاري	3	17.67	الاسلامي الوطني	3	3.00
الاسلامي الدولي الثقة	3	44.67	المنصور	3	13.33
المجموع	48			48	

يتضح من الجدول اعلاه ان اعلى مصرف من المصارف عينة الدراسة ممارسة للقيمة العادلة هو مصرف الدولي الثقة الاسلامي بمعدل (44.67)، واقل مصرف ممارسة للقيمة العادلة مصرف (الوطني الاسلامي) بمعدل (3.00).

الجدول (٣): اختبار (Kruskal-Wallis) للأهمية النسبية للقيمة العادلة

البيان	الاهمية النسبية للقيمة العادلة
Chi-Square	31.486
درجة الحرية	15
Sig	.004

يتضح من الجدول اعلاه وجود اختلاف في الأهمية النسبية للقيمة العادلة وفق مقياس صافي الدخل الشامل نتيجة اختلاف المصارف عينة الدراسة، حيث كان (Chi-Square) بمعدل (31.486) عند مستوى معنوية (0.05).

ومما سبق يتضح صحة الفرض بمعنى قبول الفرض اي: يختلف مستوى الاهمية النسبية للقيمة العادلة وفق الدخل الشامل للمصارف عينة البحث.

الفرض الثاني: يختلف مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف المصارف العراقية عينة البحث: تم اختبار هذا الفرض باستخدام (Kruskal-Wallis Test)، باعتماد مقياس التحفظ المحاسبي، كما هو مبين بالجدول (٤-٥).

الجدول (٤): المتوسط الرتبي للتحفظ المحاسبي

اسم المصرف	عدد المشاهدات	Mean Rank	اسم المصرف	عدد المشاهدات	Mean Rank
العراقي الاستثمار	3	27.67	التجاري الخليج	3	28.33
الدولي اشور	3	39.67	التجاري سومر	3	12.00
العراقي الاهلي	3	32.00	الاوسط الشرق	3	34.67
الاسلامي ايلاف	3	28.33	العراق عبر للاستثمار	3	15.00
بابل	3	30.00	الاسلامي العراقي	3	24.67
بغداد	3	13.33	للاستثمار المتحد	3	44.33
العراقي التجاري	3	33.33	الاسلامي الوطني	3	8.33
الاسلامي الدولي الثقة	3	5.00	المنصور	3	15.33
المجموع	48			48	

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من الجدول ان اعلى المصارف العراقية عينة البحث ممارسة للتحفظ المحاسبي مصرف (الاستثمار المتحد) بمعدل (44.33)، واقل المصارف ممارسة للتحفظ المحاسبي كان مصرف (الوطني الاسلامي) بمعدل (8.33).

الجدول (٥): اختبار Kruskal-Wallis للتحفظ المحاسبي

البيان	الاهمية النسبية للقيمة العادلة
Chi-Square	26.038
درجة الحرية	15
Sig	0.038

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من الجدول اعلاه وجود اختلاف في مستويات التحفظ المحاسبي نتيجة اختلاف المصارف عينة الدراسة، حيث كان (Chi-Square) بمعدل (26.038) عند مستوى معنوية (0.05). ومما سبق يتضح صحة الفرض بمعنى قبول الفرض اي: يختلف مستوى التحفظ المحاسبي نتيجة اختلاف المصارف عينة البحث.

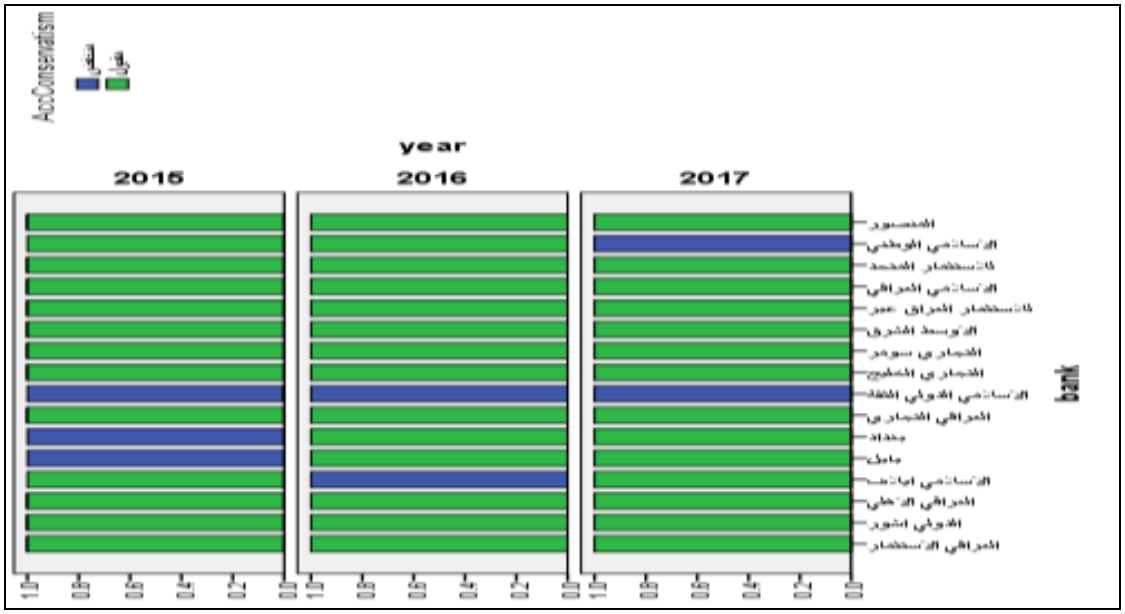

الشكل (١): مستوى التحفظ المحاسبي

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على النتائج.

الفرض الثالث: يوجد ارتباط معنوي بين القيمة العادلة وفق معيار IFRS13 والتحفظ المحاسبي: لاختبار صحة أو خطأ هذا الفرض استخدمت Pearson Correlation، ويوضح الجدول (٦) قيم معاملات الارتباط بين الأهمية النسبية للقيمة العادلة والتحفظ المحاسبي.

الجدول (٦): العلاقة بين القيمة العادلة والتحفظ المحاسبي

		القيمة العادلة وفق معيار IFRS13
التحفظ المحاسبي	Pearson Correlation	-0.084
	Sig. (2-tailed)	.572
	N	48

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من الجدول اعلاه ان العلاقة ضعيفة جدا وسالبة أي عكسية، وهذه العلاقة غير معنوية، حيث كان (Pearson Correlation) بمعدل (0.084-) عند قيمة معنوية (0.572) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

ومما سبق يتضح صحة عدم صحة الفرض بمعنى قبول الفرض البديل اي: لا توجد ارتباط معنوي بين القيمة العادلة وفق معيار IFRS13 والتحفظ المحاسبي.

الفرض الرابع: يوجد تأثير معنوي لتبني معيار القيمة العادلة (IFRS13) في مستوى التحفظ المحاسبي: تم اختبار هذا الفرض من خلال اختبار (Liner Regression) الانحدار الخطي وكما موضح في الجدول ادناه:

الجدول (٧): تأثير معيار القيمة العادلة في التحفظ المحاسبي

R	R2	Significance		(F) Value	Adjusted R2
.084	.007	0.000		0.324	-0.015
Variable		**Level of significance**	**Significance**	**(T) Value**	**Regression coefficient (β)**
Fair Value		0.000	0.572	-.570	-0.201

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من الجدول اعلاه، ان نموذج الانحدار غير صحيح نظرا لعدم معنوية قيمة (F)، كما انه لا يوجد تأثير للقيمة العادلة في التحفظ المحاسبي لان قيمة (T) غير معنوية. كما أن قدرة القيمة العادلة في تفسير التغيرات التي تحدث في مستويات التحفظ المحاسبي في المصارف عينة البحث هي ضعيف جدا ما يقارب (0.007%)، حسب قيمة معامل التحديد (R^2) البالغ (0.007).

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً. الاستنتاجات: توصل الباحثان من خلال البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

١. يختلف مستوى الاهمية النسبية للقيمة العادلة باختلاف المصارف العراقية عينة البحث.
٢. يختلف مستوى التحفظ المحاسبي المقاس وفق نموذج المستحقات باختلاف المصارف عينة البحث
٣. عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين القيمة العادلة وفق معيار IFRS13 والتحفظ المحاسبي. ويرى الباحثان ان السبب هو السبب الرئيسي هو قصر السلسلة الزمنية للمصارف المبحوثة، كذلك الى ان المصارف العراقية قد مرت خلال هذه السنوات الكثير من التغيرات التي اثرت على ادائها.
٤. عدم وجود تأثير معنوي ذات دلالة احصائية بين القيمة العادلة وفق معيار (IFRS13) والتحفظ المحاسبي. ان عدم وجود علاقة بين القيمة العادلة وفق معيار (IFRS13) والتحفظ المحاسبي يرجع الى السبب نفسه وهو قصر الفترة الزمنية والى البيئة.
٥. ان القيمة العادلة توفر معلومات في الوقت المناسب عن الأرباح غير المحققة، بينما التحفظ المحاسبي يركز على سرعة الاعتراف بالخسائر الغير متحققة وتأجيل الاعتراف بالأرباح لحين تحققها، اي قد تكون هناك علاقة عكسية لو كانت المجتمع أكبر ويمارس القيمة العادلة.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة تبني المصارف العراقية المعايير الدولية ومنها معيار (IFRS13) وتقديم القوائم المالية بصورة أكثر ملائمة وواقعية.

٢. ضرورة ان تمارس المصارف العراقية مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي بشرط عدم المبالغة في التحفظ المحاسبي، حيث ان التحفظ المحاسبي يعطي المستثمر طمأنينة ويحد من ممارسات الادارة حول الارباح.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب:

١. حنان، رضوان، (٢٠٠١)، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الاولى دار وائل للنشر، عمان.

ب. المجلات:

١. عبد المجيد، حميده محمد، (٢٠١٣)، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التامين السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة.
٢. عبدالزهره، كرار سليم، (٢٠١٧)، ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٤، العدد ٣.
٣. عوجه، حسنين كاظم، (٢٠١٧)، التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم المصارف العراقية الخاصة/ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٩، العدد ١.
٤. مطر، محمد، والسويطي موسى، (٢٠٠٦)، أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على ادارة الارباح وعدالة البيانات المالية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع بتنظيم المحاسبين القانونيين الاردنيين والاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، حول القيمة العادلة والابلاغ المالي.

ج. الرسائل والاطاريح:

١. ابو حميدة، أشرف محمد صلاح زكي، (٢٠١٧)، أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر-غزة.
٢. الاغا، تامر بسام جابر، (٢٠١٣)، اهمية القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة ي تعظيم الخائص النوعية للمعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة.
٣. حماده، فرحان محسن، (٢٠١٨)، تأثير التحفظ المحاسبي في السلوك الاستثماري/دراسة تحليلية في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد.
٤. سارة، بالعزيز، (٢٠١٥)، دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار IFRS13 في البيئة الجزائرية/دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسسير/جامعة قاصدي.

٥. سالم، فضل كمال، (٢٠٠٨)، مدى اهمية القياس والافصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية: دراسة تطبيقيه على الشركات المساهمة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة.
٦. صلاح، حواس، (٢٠٠٨)، التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.
٧. عبيد، ايمان محمد، (٢٠١٧)، أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا-جامعة الزرقاء.
٨. ليلو، رائد محمد علي، (٢٠١٤) أثر مستوى التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية/دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة القانونية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد.
٩. هيلان، الاء غالب علي، (٢٠١٩)، أثر معيار القيمة العادلة IFRS13 في جودة الارباح المحاسبية/دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Books:

1. Belkaoui, Ahmed, (2000), Accounting Theory, 4th ed, Thomson Learning, U.S.A.
2. Kieso, Donald E. & Weygandt, Intermediate Accounting, (2011) 9th. Edition, John Wiley & sons, Inc.

B. Periodicals:

1. Al-Sakini, Saad & Al-Awawdeh, Hanan, (2015), The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies, Vol. 6, No. 7
2. APR, (2014), the Implications of Research on Accounting Conservatism for Accounting Standard Setting. Journal of Accounting and Business Research, Vol 45, no 5.
3. Basu, Sudipta, (1997), the conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings, Journal of Accounting and Economics, Vol.24.
4. Bushman, R.M. and J.D. Piotroski, (2006), financial reporting incentives for conservative accounting: The influence of legal and political institutions. Journal of Accounting and Economics Vol 42.
5. Givoly, D. and C. Hayn, (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? Journal of Accounting and Economics, Vol. 29.
6. Najjar, Jamil Hassan, (2013), The impact of applying fair value accounting on the reliability and convenience of information the financial statements issued by the Palestinian public shareholding companies, applied study from the viewpoint of Auditors and financial managers. The Jordanian Journal of business management, vol 9, No 3.

7. Watts, Ross L., (2003), Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications, Accounting Horizons, Vol. 17, No. 3
8. William H. Beaver, (2005), Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling, Review of Accounting Studies, Vol 10.
9. Zhong Y,Xi, (2016), Accounting conservatism: Aliterature Review, Australian Accounting Review,Vol1,No1

C. Dissertation & Thesis:

1. Hoek, D.L.vanden, (2010), Accounting Conservatism: Listed Versus Non-Listed Companies in The Netherlands, Master's Thesis Accounting, and Erasmus University Rotterdam, Netherlands.

D. Others:

1. Andrew Watchman, (2012), International Financial Reporting, Spotlight on IFRS, The IASB publishes new standard on fair value measurement and disclosures World Bureau of IFRS Delloite.
2. Fair Value Measurements, (2006), Financial Accounting Standards Boards, NO 157.
3. Hitchner, James R., (2003), Financial Valuation-Application and Models, 1st ed, John Wiley& Sons,Inc.
4. IFRS, International Financial Reporting Standard, (2013), IFRS13 Fair Value Measurement, International Accounting Standards Board.